تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصلين السابقين إلى كل المفاهيم النظرية لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة بصفة عامة والبعد البيئي للتنمية المستدامة بصفة خاصة، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي ومحاولة التعرف على واقع اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة وذلك بالاعتماد على ما تم التوصل إليه من معلومات باستخدام الاستبيان الذي تم إعداده وتوزيعه على عينة من المؤسسات بولاية تبسة ومن ثم معالجة وتحليل النتائج المتوصل إليها، من أجل تحري صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، لهذا تم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية؛**
- **المبحث الثاني: تحليل وتفسير اتجاهات عناصر العينة نحو متغيرات الدراسة.**

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية

يقدم هذا المبحث عرضا للمنهجية والإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية، وتشمل وصفا لمجتمع وعينة الدراسة وخصائصها، بالإضافة إلى بيان أدوات جمع وتحليل المعلومات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة نتائج الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والبرهنة على فرضيات البحث ميدانيا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يرتبط استخدامه بدراسات العلوم الاجتماعية و الإنسانية و الذي يقوم على أساس تحديد خاصية الظاهرة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين المتغيرات[1].

أولا. مجتمع البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والتعرف على واقع اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر إدارة تلك المؤسسات فإن مجتمع الدراسة يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة داخل حدود ولاية تبسة.

ثانيا. عينة البحث

يتم اللجوء إلى عينة البحث من مجتمع ما إذا تعذر إجراء الدراسة على جميع أفراد مجتمع البحث، لكثرة عددهم أو بالنظر إلى التكاليف المادية والبشرية ولضيق الوقت لهذا فقد اعتمدنا على عينة عشوائية مقسمة على بعض بلديات ولاية تبسة (تبسة، الشريعة، بئر العاتر، العوينات، الحمامات). وقد قصدنا 25 مؤسسة من بين هذه المؤسسات 20 مؤسسة وافق مسؤولوها على استلام الاستمارة وتم استرجاع 15 استمارة.

ثالثا: حدود الدراسة

1. **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية للدراسة في ولاية تبسة؛
2. **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة خلال الفترة مابين 20 مارس إلى 25 أفريل.

[1] رابحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي الأسس النظرية و التطبيق العلمي**، دار الصفاء للطباعة و النشر، عمان (الأردن)، 2008 ص: 52.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

الاستبيان: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات من خلال الاستبيان لما له من أهمية في توفير الوقت والجهد، وتم تصميمه بالاعتماد على دراسات سابقة وأيضا بما يتماشى مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى ولاية تبسة.

ومن أهم الاعتبارات المنهجية التي اعتمدت في اختيار هذه الأداة كوسيلة أساسية في جمع البيانات الميدانية هو أن الاستبيان يعد أداة منظمة ومضبوطة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة مجموعة من الأسئلة التي توجه لأفراد العينة للحصول على بيانات معينة بالإضافة إلى الاتساق والتكامل بين استخدام هذه الأداة والإطار العام لموضوع البحث وكذا حجم العينة.

الفرع الأول: مراحل إعداد الاستبيان

يعتبر الاستبيان وسيلة فعالة للوصول إلى بعض المعلومات التي لا توفرها باقي الأدوات وقد تم صياغته وفق المراحل التالية:

أولا. مرحلة الإعداد الأولي

من خلال الإشكالية المطروحة و فرضيات الدراسة تم صياغة أسئلة الاستبيان، وتمت مراعاة في ذلك أن تكون الأسئلة دقيقة متصلة بالدراسة، وأن تكون عباراتها واضحة و سهلة الفهم للجميع.

ثانيا. مرحلة التجريب

لقد تم تصميم الاستمارة في صيغة أولية وهي تحتوي على عدد من الأسئلة التي تخص الدراسة، ولكن بعد مراجعتها مع أساتذة محكمين وهم الأستاذين: عبدالكريم شوكال وعبدالحليم الحمزة ، تم إجراء مجموعة من التعديلات، ليتم عرضها بعد ذلك على الأستاذ المشرف ليوافق عليها، حيث تم تعديلها وفق الملاحظات المقدمة.

ثالثا. مرحلة الصياغة النهائية

لقد تم في هذه المرحلة صياغة الاستبيان في شكله النهائي، مع الأخذ بتوجيهات المحكمين وملاحظاتهم، ومن خلالها تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاث محاور حسب ما جاء في الفصلين السابقين

الفرع الثاني. محاور وأبعاد الاستبيان

يتكون الاستبيان من قسمين بالإضافة إلى صفحة التقديم، حيث يختص القسم الأول بمعلومات عامة حول المؤسسة: نوع المؤسسة، نشاط المؤسسة وعمر المؤسسة في مجال النشاط، أما القسم الثاني فهو خاص بالأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وينقسم على ثلاث محاور والتي تمكن من الإلمام بجوانب

الموضوع و تمكن من إسقاط الجانب النظري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تتمثل هذه المحاور في:

المحور الأول: واقع السياسة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يضم 12 عبارة؛

المحور الثاني: مكانة نظم الإدارة البيئية والذي يضم 9 عبارات؛

المحور الثالث: ممارسات البعد البيئي للتنمية المستدامة على مستوى وظائف المؤسسة والذي يضم 18 عبارة.

وقد تم استخدام سلم ليكارت الثلاثي في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة وتتمثل هذه الأوزان في (غير موافق، محايد، موافق) ولكل وزن اتجاهه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): معايير تحديد الاتجاه

الإجابة على الأسئلة	الرمز	المتوسط الحسابي
غير موافق	1	من 1 إلى 1.66
محايد	2	من 1.67 إلى 2.33
موافق	3	من 2.34 إلى 3

المصدر: إعتمادا على : عز حسن عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي الإستدلالي باستخام SPSS**، الطبعة الأولى، دار خوارزم العلمية، جدة السعودية،، 2008،ص540.

الفرع الثالث: صدق و ثبات أداة البحث (ألفا كرونباخ)

لمعرفة ثبات عبارات الاستبيان تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ حيث تبين أن معامل ألفا كرونباخ الذي تعد نسبة 60% لقيمه مقبولة إحصائيا والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): نتائج إختبار ثبات وصدق أداة الدراسة

الأبعاد والمحاور	عدد العبارات	الثبات (ألفاكرونباخ)	*معامل الصدق
واقع السياسة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12	0.805	0.89
مكانة نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9	0.792	0.88
ممارسات البعد البيئي للتنمية المستدامة على مستوى وظائف المؤسسات	18	0.732	0.85
كل العبارات	39	0.837	0.91

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

*تم حساب ألفا كرونباخ عن طريق جذر معامل الثبات.

أولا.صدق الاستبيان

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة هذا الاستبيان ما وضعت لقياسه[1] وقد تم التأكد من صدق الاستبيان بعد عرضه على أستاذينفي المجال، كما تم حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، ويلاحظ من الجدول السابق أن كل النسب عالية، وهذا يدل على صدق أداة الدراسة.

ثانيا. ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط[2] وهذا يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، معامل الثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد، حيث كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، وقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال اختبار معامل ألفا كرونباخ، حيث يلاحظ من الجدول أن كل النسب بالنسبة لكل المحاور قد فاقت بكثير معدل 60%، مما يدل على أن فقرات الإستبيان لها معدلات ثبات عالية.

المطلب الثالث: إجراء تحليل المعلومات

بعد الانتهاء من مرحلة جمع المعلومات، يتم تحليلها وتفسيرها، والتي تعني استخراج الأدلة والمؤشرات العلمية الكمية والكيفية التي تبرهن على إجابات الأسئلة وتؤكد قبول فرضيات البحث من عدمها وتتكون عملية تحليل المعلومات عبر ثلاث مراحل: مرحلة تهيئة المعلومات للتحليل، مرحلة التحليل ذاتها، وأخيرا مرحلة التفسير.

أولا: مرحلة تهيئة المعلومات للتحليل

تتم هذه المرحلة من خلال

1. **مراجعة المعلومات:** تم القيام بمراجعة المعلومات المجمعة حيث تم استرجاع 15 استبيانا صحيحا وكامل المعلومات.
2. **تبويب المعلومات:** تم استخدام طريقة الترميز لاستمارات الاستبيان والأسئلة المتضمنة لها لتسهيل عملية الإدخال والتعامل مع الحاسب الآلي حيث تم:
   - ترقيم الاستمارات المستردة من 1 إلى 15

[1] عز حسن عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، الطبعة الأولى دار خوارزم العلمية، جدة، السعودية،2008، ص560.
[2] نفس المرجع،ص561.

- وضع رقم هوية لكل بعد من أبعاد الاستمارة على النحو التالي: chap3 , chap2 , chp1.
- وضع رقم هوية لكل إجابة من إجابات السؤال من 1 إلى 3.

3. **تفريغ المعلومات:** بعد الانتهاء من عملية الترميز للاستمارات وأسئلتها وأجوبتها تم الانتقال إلى مرحلة إدخال البيانات إلى الحاسوب باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية لمعالجة البحوث الاجتماعية SPSS.

ثانيا: التحليل الكيفي: تم القيام بتحليل أفكار بعض المستجوبين وأرائهم في أسئلة مفتوحة طرحت شفهيا منها ما هو متعلق بالاستبيان ومنها ما هو متعلق بطريقة العمل حيث تم تدوين هذه الملاحظات في أوراق جانبية للاستعانة بها في التحليل وتفسير النتائج.

ثالثا: الأساليب الإحصائية: تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تناسب فرضيات الدراسة ومتغيراتها كما يلي:

- التكرارات، النسب المئوية ...؛
- اختبار معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق وثبات أداة البحث.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير اتجاهات عناصر العينة نحو متغيرات الدراسة

يحتوي هذا المبحث على النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام برنامج SPSS، حيث سيتناول المطلب الأول الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، المطلب الثاني عرض وتحليل نتائج الدراسة التي تتعلق بمحاور الاستبيان، وبخصوص المطلب الثالث يتضمن نتائج اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: دراسة خصائص عينة الدراسة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى عرض أهم الخصائص التي تتميز بها عينة الدراسة وفق: نوع المؤسسة، نشاط المؤسسة ، عمر المؤسسة في مجال النشاط.

الفرع الأول: توزيع عناصر العينة حسب متغير نوع المؤسسة

الجدول رقم (3-3): توزيع عناصر العينة حسب متغير نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
صغيرة	3	20
متوسطة	12	80
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول يتضح أن النسبة العالية من أفراد العينة كانت مؤسسات متوسطة حيث بلغ عددها 12 مؤسسة متوسطة من بين 15 مؤسسة بنسبة تقدر ب 80% في حين بلغ عدد المؤسسات

الصغيرة 3 مؤسسات بنسبة مئوية تقدر ب 20% وترجع هذه النسبة إلى رغبة الطالبة في تطبيق جوانب الدراسة على المؤسسات المتوسطة لصعوبة تطبيق الموضوع على المؤسسات الصغيرة .

الفرع الثاني: توزيع عناصر العينة حسب نشاط المؤسسة

الجدول رقم(3-4):توزيع عناصر العينة حسب نشاط المؤسسة

نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة %
صناعي	13	86.7
تجاري	2	13.3
خدمي	-	-
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول يتضح أن نشاط المؤسسات الغالب على عينة الدراسة هو النشاط الصناعي حيث يبلغ عدد المؤسسات ذات النشاط الصناعي13 مؤسسة بنسبة مئوية تقدر ب86.7% في حين بلغ عدد المؤسسات ذات النشاط التجاري مؤسستين بنسبة تقدر ب13.3%. ويلاحظ أن العينة لم تحتوي على أي مؤسسة ذات نشاط خدمي. ويساعد هذا التوزيع على معرفة مدى اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة كون المؤسسات ذات النشاط الصناعي هي الأكثر تأثيرا وتأثرا بالبيئة.

الفرع الثالث: توزيع عناصر العينة حسب عمر المؤسسة في مجال النشاط

الجدول رقم(3-5): توزيع عناصر العينة حسب عمر المؤسسة في مجال النشاط

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	2	13.3
مابين 5 و 10 سنوات	4	26.7
أكثر من 10سنوات	9	60
المجموع	15	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول يتضح أن أغلب عناصر العينة تزاول نشاطها منذ أكثر من 10سنوات وذلك بعدد يقدر بـ 9 مؤسسات وبنسبة مئوية تقدر بـ 60%، في حين أن المؤسسات التي يتراوح عمر نشاطها بين 5 و10 سنوات في عينة الدراسة فإن عددها يقدر بـ 4 مؤسسات بنسبة تقدر بـ: 26.7%، وعدد المؤسسات التي يقل عمر نشاطها عن 5 سنوات في عينة الدراسة يبلغ مؤسستين بنسبة مئوية تقدر بـ 13.3%.

المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج المتعلقة بمحاور الاستبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل عبارات الاستبيان عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS (مختصر Statistical Package For Social Sciences)، الذي يعد من أكثر البرامج الإحصائية استخداما من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة[1].

الفرع الأول: تحليل عبارات المحور الأول المتعلقة بواقع السياسة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم من خلال هذا الفرع عرض وتحليل النتائج المتعلقة بواقع السياسات البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(3-6):يوضح نتائج الدراسة المتعلقة بواقع السياسات البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

	الأسئلة		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تمتلك الإدارة العليا للمؤسسة سياسة بيئية	التكرارات	0	2	13	2.87	0.352	موافق
		%	-	13.3	86.7			
2	تتضمن السياسة البيئية للمؤسسة التزاما بالاقتصاد في استهلاك الطاقة	التكرارات	3	0	12	2.60	0.828	موافق
		%	20	-	80			
3	تتضمن السياسة البيئية للمؤسسة التزاما بالاقتصاد في استهلاك الموارد	التكرارات	3	0	12	2.60	0.828	موافق
		%	20	-	80			
4	تتضمن السياسة البيئية للمؤسسة التزاما بتدوير النفايات	التكرارات	4	2	9	2.33	0.900	محايد
		%	26.7	13.3	60			
5	تتضمن السياسة البيئية للمؤسسة التزاما بتقليل التلوث البيئي	التكرارات	3	1	11	2.53	0.834	موافق
		%	20	6.7	73.3			
6	تتبنى المؤسسة مبادئ التدابير الوقائية في مجال التقليل من التلوث البيئي	التكرارات	4	1	10	2.40	0.910	موافق
		%	26.7	6.7	66.7			
7	السياسة البيئية للمؤسسة موثقة ومعلنة لجميع الموظفين	التكرارات	3	1	11	2.53	0.834	موافق
		%	20	6.7	73.3			
8	ما تقوم به المؤسسة حاليا من أجل حل مشاكلها البيئية كاف ولا داعي للعمل على	التكرارات	7	4	4	1.80	0.862	محايد
		%	46.7	26.7	26.7			

[1] سعد زغلول بشير، دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss، دار النشر المعهد العربي لتدريب و البحوث الإحصائية، بغداد، جمهورية العراق، 2003: ص8.

	مراجعة سياستها البيئية بشكل دوري							
9	تتوافق سياسة المؤسسة مع التشريعات الحكومية المفروضة في مجال المحافظة على البيئة وتلتزم بها	التكرارات	3	2	10	2.47	0.834	موافق
		%	20	13.3	66.7			
10	السياسة البيئية للمؤسسة معلنة ويمكن لأي طرف الحصول على تفاصيلها(العملاء، المجتمع المحلي والهيئات الحكومية)	التكرارات	7	4	4	1.80	0.862	محايد
		%	46.7	26.7	26.7			
11	تعد البيئة من أهم مرتكزات الإدارة وثقافة المؤسسة بشكل عام	التكرارات	3	4	8	2.34	0.816	موافق
		%	20	26.7	53.3			
12	من ضمن ما تحتويه السياسة البيئية تعهد المؤسسة بالتعاون مع الجهات ذات المصلحة في مجال الإدارة البيئية	التكرارات	8	1	6	1.87	0.990	محايد
		%	53.3	6.7	40			
	نتيجة المحور الأول	التكرارات	48	22	110	2.34	0.345	موافق
		%	26.66	12.22	61.11			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

1. نسبة المستجوبين الموافقين على أن الإدارة العليا للمؤسسة تمتلك سياسة (توجه) بيئية تقدر ب 86.7% في حين يوجد محايدين على هذا الطرح بنسبة تقدر ب13.35%، بانحراف معياري يقدر ب0.352، ومتوسط حسابي يقدر ب 2.87،وحسب بعض المسئولين فإن امتلاك سياسة بيئية أو توجه بيئي هو أمر ضروري في نشاط المؤسسة ومن أهم المبادئ التي يجب أن تتحلى بها الإدارة العليا؛
2. وافق 80% من أفراد العينة أن السياسة البيئية للمؤسسة تتضمن التزاما بالاقتصاد في استهلاك الموارد، في حين أن 20% لم يوافقوا على هذا الطرح، وترجع هذه النسب إلى وعي مديري المؤسسات بضرورة الاقتصاد في استهلاك الموارد من اجل تخفيض التكاليف ورفع هامش الربح؛
3. تبلغ نسبة المؤسسات التي تتضمن سياستها البيئية التزاما بالاقتصاد في استهلاك الموارد 80% في حين لم توافق نسبة 20% بانحراف يقدر ب0.828، ومتوسط حسابي يقدر ب 2.60وهو درجة

موافق على سلم ليكارت، وذلك لوعي مسيري المؤسسات بضرورة الاقتصاد في استهلاك الموارد لتخفيض التكاليف وزيادة هامش الربح؛

4. 60 % من أفراد العينة وافقوا على أن السياسة البيئية تتضمن التزاما بتدوير النفايات في حين لم يوافق 26.7% على هذا الطرح و13.3% نسبة المحايدين على هذا الطرح وذلك راجع إلى وجود مؤسسات تجارية ومؤسسات لا تملك فضلات قابلة للتدوير. في حين بلغ الانحراف المعياري 0.900، والمتوسط الحسابي 2.33، وذلك لسعي المؤسسات إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛
5. تتضمن السياسة البيئية للمؤسسة التزاما بتقليل التلوث البيئي، تمت الموافقة على هذه العبارة بنسبة 73.3% حي حين لم توافق نسبة 20%، ونسبة المحايدين كانت6.7% بانحراف معياري يقدر ب0.834، ومتوسط حسابي يبلغ 2.53 وهو درجة موافق على سلم ليكارت وذلك بوعي أصحاب المؤسسات بالمخاطر التي يحدثها التلوث على كل الأصعدة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية؛
6. تتبنى المؤسسات محل الدراسة مبادئ التدابير الوقائية في مجال التقليل من التلوث بنسبة 66.7% في حين تبلغ نسبة المؤسسات التي لا تتبنى هذا التوجه 26.7% بانحراف معياري يساوي 0.910ومتوسط حسابي يقدر ب2.40 وهو درجة موافق على سلم ليكارت الثلاثي وذلك لوعي المؤسسات بأن تكلفة معالجة التلوث أكبر من الوقاية منه؛
7. السياسة البيئية للمؤسسة موثقة ومعلنة لجميع الموظفين حسب مسيري المؤسسات بنسبة 73.3% في حين أنها ليست موثقة في 20% من المؤسسات بانحراف معياري يقدر ب0.834، ومتوسط حسابي يقدر ب 2.53بتوجه موافق. وحسب مسيري المؤسسات فإن توثيق السياسة البيئية أصبح من المتطلبات الضرورية في الوقت الراهن؛
8. توافق نسبة 26.7% على أن ما تقوم به المؤسسة حاليا من أجل حل مشاكلها البيئية كاف ولا داعي للعمل على مراجعة سياستها البيئية بشكل دوري في حين أن 46.7% من أفراد العينة لم يوافقوا على هذا الطرح ويرون أن سياستهم البيئية تحتاج إلى تعديل، في حين تم التزام الحياد بنسبة 26.7، وبلغ المتوسط الحسابي 1.80، والانحراف المعياري0.862؛
9. تتوافق سياسة المؤسسة مع التشريعات الحكومية المفروضة في مجال المحافظة على البيئة وتلتزم بها بنسبة تقدر 66.7% في حين لم توافق نسبة 20% على هذه العبارة، والتزمت نسبة 13.3% الحياد، وبلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة 0.834، ويقدر المتوسط الحسابي بـ 2.47. وتدل هذه النسبة على توافق سياسة المؤسسات مع التشريعات الحكومية وذلك خوفا من الغرامات والعقوبات والضغوطات الحكومية وغير الحكومية المفروضة في هذا المجال؛

10. يتضح من خلال الجدول أن السياسة البيئية للمؤسسة معلنة ويمكن لأي طرف الحصول على تفاصيلها(العملاء، المجتمع المحلي والهيئات الحكومية) 26.7% من المؤسسات في حين أنها ليست كذلك في 46.7% من المؤسسات محل الدراسة، في حين بلغت نسبة الإجابات بالحياد نسبة 26.7% بانحراف معياري يقدر ب0.862، ومتوسط حسابي يبلغ 1.80؛
11. تعد البيئة من أهم مرتكزات الإدارة وثقافة المؤسسة بشكل عام في 53.3% من مجموع المؤسسات محل الدراسة في حين بلغت نسبة المستجوبين غير الموافقين على هذه العبارة 20%، و26.7 من إجمالي المستجوبين أجابوا بالحياد، وبلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة 0.816، أما المتوسط الحسابي فبلغ 2.34؛
12. 53.3% من المستجوبين لم يوافقوا على وجود تعهد بالتعاون مع الجهات ذات المصلحة في مجال الإدارة البيئية، أما الموافقين على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم 40%، وذلك بمتوسط حسابي 1.87 وانحراف معياري 0.990.

الفرع الثاني: تحليل عبارات المحور الثاني المتعلقة بمكانة نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (3-7): يوضح مكانة نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	الأسئلة		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يعتبر وجود نظام للإدارة البيئية في المؤسسة أمرا مهما لنجاحها والرفع من تنافسيتها	التكرارات	5	2	8	2.20	0.834	محايد
		%	33.3	13.3	53.3			
2	تتوفر مؤسستكم على نظام للإدارة البيئية	التكرارات	11	1	3	1.47	0.910	غير موافق
		%	73.3	6.7	20			
3	تسعى المؤسسة لاكتساب نظم الإدارة البيئية	التكرارات	9	1	5	1.73	0.961	محايد
		%	60	6.7	33.3			
4	تعتمد المؤسسة على التحسيس والتكوين في مجال الإدارة البيئية	التكرارات	12	1	2	1.33	0.724	غير موافق
		%	80	6.7	13.3			
5	أنتم على دراية بنظم الإدارة البيئية المعروفة على المستوى الدولي	التكرارات	10	1	4	1.60	0.910	غير موافق
		%	66.7	6.7	26.7			
6	مؤسستكم حاصلة على الشهادة المطابقة	التكرارات	12	1	2	1.33	0.724	غير
		%	80	6.7	13.3			

	لمواصفة ISO14001							موافق
7	المؤسسة على علم بأن تبني نظم الإدارة البيئية يعزز قيمتها ويقدم ثقة أكبر للأطراف ذات المصلحة	التكرارات	2	3	10	2.53	0.743	موافق
		%	13.3	6.7	66.7			
8	تمتلك المؤسسة الموارد المالية اللازمة	التكرارات	11	2	2	1.40	0.737	غير موافق
		%	73.3	13.3	13.3			
9	تمتلك المؤسسة الكفاءات اللازمة مي مجال نظم الإدارة البيئية	التكرارات	13	0	2	1.47	0.743	غير موافق
		%	86.7	-	13.3			
	نتيجة المحور الثاني	التكرارات	85	12	38	1.65	0.437	غير موافق
		%	62.96	8.89	28.15			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

1. 53.3% من أفراد العينة وافقوا أن وجود نظام للإدارة البيئية في المؤسسة أمرا مهما لنجاحها والرفع من تنافسيتها في حين أن 33.3% من أفراد العينة يرون أن وجود نظام للإدارة البيئية في المؤسسة لا يعبر أمرا مهاما لنجاحها والرفع من تنافسيتها ، و13.3% اعتمدوا الحياد وهذا بمتوسط حسابي يقدر ب 2.20وانحراف معياري يساوي 0.834؛
2. 73.3% من المؤسسات لا تتوفر على نظام للإدارة البيئية، أما المؤسسات التي تتوفر على نظام للإدارة البيئية تقدر نسبتها ب20% فقط أما نسبة المؤسسات التي أجابت بالحياد فهي 13.3%بانحراف معياري يقدر ب0.910، ومتوسط حسابي يساوي 2.20؛
3. تبلغ نسبة المؤسسات التي تسعى إلى اكتساب نظم الإدارة البيئية 33.5% في حين أن 60%من المؤسسات لا تسعى إلى اكتساب نظم الإدارة البيئية وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها نقص الوعي بأهمية نظم الإدارة البيئية، الانحراف المعياري يساوي 0.961، والمتوسط الحسابي يساوي 1.73؛
4. لا تعتمد 80% من المؤسسات على التحسيس والتكوين في مجال الإدارة البيئية. و13.3% فقط تعتمد على التحسيس والتكوين في هذا المجال وذلك بانحراف معياري يساوي 0.724 ومتوسط حسابي يبلغ 1.33. وذلك لعدم رغبة وقدرة المؤسسات على تحمل تكاليف إضافية؛

5. 66.6%من مسئولي المؤسسات محل الدراسة ليسوا على دراية بنظم الإدارة البيئية المعروفة على المستوى الدولي في حين أن 26.7% إجابة بمعرفتهم بنظم الإدارة البيئية المعروفة على المستوى الدوالي، بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة 0.910، ومتوسط حسابي يساوي 1.60؛
6. 80% من المؤسسات محل الدراسة أجابوا ان مؤسساتهم ليست حاصلة على المطابقة لمواصفة ISO14001، ومؤسستين فقط بنسبة 13.3% حاصلة على هذه الشهادة، بانحراف معياري 0.910، ومتوسط حسابي 1.33؛
7. 66.7% من المؤسسات علم بأن تبني نظم الإدارة البيئية يعزز قيمتها ويقدم ثقة أكبر للأطراف ذات المصلحة، و13.3% لا يوافقون على هذا الطرح في حين أن 13.3% التزموا الحياد؛
8. أجاب 73.3% من أفراد العينة بعدم امتلاكهم الموارد المالية اللازمة لتبني نظام للإدارة البيئية، في حين أن 13.3% فقط أجابوا بامتلاكهم للموارد المالية اللازمة في هذا المجال وهذا ما يفسر العبارات 2،3،4،6السابقة كون الموارد المالية والكفاءات البشرية التي سيتم التطرق إليها في العبارة الموالية من أهم العوامل التي تمكن المؤسسة من تبني نظم الإدارة البيئية؛
9. لا تمتلك 86.7% من المؤسسات محل الدراسة الكفاءات البشرية اللازمة في مجال نظم الادارة البيئية، بانحراف معياري 0.704 ومتوسط حسابي 1.27. وذلك لصعوبة وارتفاع تكاليف الحصول على هذه الكفاءات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: تحليل عبارات المحور الثالث المتعلقة بممارسات البعد البيئي للتنمية المستدامة على مستوى وظائف المؤسسة

الجدول رقم (3-8): يوضح نتائج الدراسة المتعلقة بممارسات البعد البيئي للتنمية المستدامة على مستوى وظائف المؤسسة.

	الأسئلة		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تجري المؤسسة دراسات موضوعها الأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه المؤسسة	التكرارات	12	2	1	1.27	0.594	غير موافق
		%	80	13.3	6.7			
2	تراعي منتجات المؤسسة الأثر البيئي منذ الشروع في تصميمها	التكرارات	4	1	10	2.40	0.910	موافق
		%	26.7	6.7	66.7			
3	تضع المؤسسة برامج توعية وتدريب للعمال خاصة بمخاطر النفايات السامّة والتلوث البيئي	التكرارات	9	4	2	1.53	0.473	غير موافق
		%	60	26.7	13.3			
4	تضع أهداف خاصة بالتقليل من الأثر البيئي لنشاط المؤسسة	التكرارات	5	2	8	2.20	0.941	محايد
		%	33.3	13.3	53.3			
5	هناك ممارسات في المؤسسة من أجل ترشيد استغلال الموارد والطاقة	التكرارات	4	1	10	2.4	0.910	موافق
		%	26.7	6.7	66.7			
6	هناك ممارسات في المؤسسة من أجل التوجه نحو مصادر الطاقة البديلة	التكرارات	13	2	0	1.13	0.352	غير موافق
		%	86.7	13.3	-			
7	هناك تدابير تسمح بتقليص الفضلات والمهملات	التكرارات	3	2	10	2.47	0.834	موافق
		%	20	13.3	66.7			
8	تتبع المؤسسة أسلوب تدوير النفايات والمهملات	التكرارات	4	3	8	2.27	0.884	محايد
		%	26.7	20	53.3			
9	تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية من المصدر	التكرارات	4	2	9	2.34	0.900	موافق
		%	26.7	13.3	60			
10	تعتمد المؤسسة على تكنولوجيا	التكرارات	6	2	7	2.07	0.961	محايد

	تتوافق مع معايير الصحة والسلامة المهنية	%	40	13.3	46.7			
11	تبذل المؤسسة جهودا تهدف إلى التقليل من التلوث	التكرارات	4	1	10	2.40	0.910	موافق
		%	26.7	6.7	66.7			
12	تقوم المؤسسة بأبحاث تهدف إلى الحد من المخلفات السامة	التكرارات	9	4	2	1.53	0.734	غير موافق
		%	60	26.7	13.3			
13	تتبع المؤسسة إشهار الأداء البيئي لتبيان مدى التزامها بالمحافظة على البيئة	التكرارات	12	2	1	1.27	0.594	غير موافق
		%	80	13.3	6.7			
14	تخصص المؤسسة موارد مالية موجهة لاستقطاب تكنولوجيا الإنتاج الأنظف	التكرارات	7	2	6	1.93	0.961	محايد
		%	46.7	13.3	40			
15	تدفع المؤسسة ضرائب ورسوم عن بعض أنشطتها الملوثة للبيئة	التكرارات	5	2	8	2.20	0.941	محايد
		%	33.3	13.3	53.3			
16	لدى المؤسسة أفراد متخصّصون في مجال المحافظة على البيئة	التكرارات	10	2	3	1.53	0.834	غير موافق
		%	66.7	13.3	20			
17	لكل وظيفة داخل المؤسسة اهتمامات خاصة بها للحفاظ على البيئة	التكرارات %	6	2	7	2.07	0.961	محايد
		التكراترات	40	13.3	46.7			
18	تقيس المؤسسة الأثر البيئي لنشاطها على البيئة	%	14	1	0	1.07	0.258	غير موافق
		التكرارات	93.3	6.7	-			
	نتيجة المحور الثالث	التكرارات	127	36	107	1.92	0.458	محايد
		%	47.03	13.33	39.62			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

1. 6.7% فقط من المؤسسات محل الدراسة تجري دراسات موضوعها الأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه المؤسسة، في حين أن 80% من المؤسسات لا تجري دراسات في هذا الموضوع في حين 13.3% كانت محايدة بانحراف معياري يقدر ب0.594، ومتوسط حسابي يساوي 1.27؛

2. 66.7% من المؤسسات تراعي منتجاتها الأثر البيئي منذ الشروع في تصميمها أما 26.7% من المؤسسات فأجابت بالنفي أما 6.7% فالتزمت الحياد، بانحراف معياري يساوي 0.910، ومتوسط حسابي 2.40؛
3. تضع المؤسسة برامج توعية وتدريب للعمال خاصة بمخاطر النفايات السامّة والتلوث البيئي وافق على هذه العبارة 13.3% فقط في حين لم يوافق عليها 60% و26.7% التزموا الحياد بانحراف معياري يقدر ب0.4437 ومتوسط حسابي 1.53؛
4. 53.3% من المؤسسات تضع أهداف خاصة بالتقليل من الأثر البيئي لنشاط المؤسسة في حين بلغت نسبة المؤسسات التي لا توافق على هذا الطرح 33.3% في حين أجاب 13.3 بالحياد بانحراف معياري يقدر ب 0.941 ومتوسط حسابي يقدر ب 15.3.؛
5. 66.7% من المؤسسات تقوم بممارسات من أجل ترشيد استغلال الموارد والطاقة لما لذلك من فوائد تعود على المؤسسة من خفض التكاليف والرفع من هامش الربح في حين أن 26.7% من المؤسسات ترى أنها تستغل الحد الأدنى من الطاقة والموارد ولا يمكنها تخفيض استغلال الموارد والطاقة إلى حد أدنى، 6.7% نسبة الإجابة بالحياد، الانحراف المعياري لهذه العبارة يقدر ب0.910، والمتوسط الحسابي 2.4؛
6. 86.7% من المؤسسات محل الدراسة أجابت أنها لا تمتلك أي ممارسات من أجل التوجه نحو مصادر الطاقة البديلة، 13.3% أجابوا بالحياد، ولا توجد أي مؤسسة متوجهة نحو مصادر الطاقة البديلة وذلك لضعف الوعي بضرورة التوجه نحو الطاقة البديلة والإيجابيات التي تجنيها المؤسسة على المدى الطويل نتيجة هذه الطاقات وأيضا ضعف الإمكانيات التي تمكن من جلب تكنولوجيات الطاقة البديلة؛
7. 66.7% من المؤسسات تحتوي على تدابير تسمح بتقليص الفضلات والمهملات خاصة التي يمكن ادخلها في عملية الإنتاج مرة أخرى وذلك لأهداف اقتصادية بالدرجة الأولى من أجل خفض التكاليف في حين أن 20% يرون أنهم لا يمكنهم تقليص الفضلات إلى حد أقل، 13.3% أجابوا بالحياد وذلك لوجود مؤسسات تجارية في العينة المدروسة، الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ 0.834، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ 2.47.؛
8. 53.3% من المؤسسات تتبع سياسة تدوير الفضلات والمهملات وذلك لتحقيق فوائد اقتصادية بالنسبة لهذه المؤسسات في حين أن 26.7% من المؤسسات لا تتبع هذا الأسلوب كون فضلاتها غير

قابلة للتدوير أو عدم امتلاكها الأدوات اللازمة في حين أجاب 13.3% بالحياد، الانحراف المعياري لهذه العبارة0.884، المتوسط الحسابي 2.27.؛

9. وفق 60% من المؤسسات محل الدراسة على أنهم يتخذون التدابير اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية من المصدر وذلك راجع حسبهم إلى ذروة هذه العملية لمنع التلوث من التفاقم والذي يؤدي بأضرار على البيئة وأيضا يرفع تكلفة معالجة التلوث، في حين أن 26.7% أجابوا أنهم لا يتخذون أي تدابير لمعالجة المشاكل البيئية من المصدر وذلك لكون طبيعة إنتاجهم غير ملوثة. في حين أجاب 13.3% بالحياد،الانحراف المعياري2.34، المتوسط الحسابي 2.34.؛

10. تعتمد المؤسسة على تكنولوجيا تتوافق مع معايير الصحة والسلامة المهنية، يوافق على هذه العبارة 46.7% من أفراد العينة، ولم يوافق عليها 40%، و13.3% أجابوا بالحياد، ويرى أغلب المستجوبون أن هذه التكنولوجيات ليست في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة 0.961، والمتوسط الحسابي 2.07.؛

11. 66.7% من المؤسسات محل الدراسة وافقت على أنها تبذل جهودا للتقليل من التلوث، 26.7% من المؤسسات لم توافق على هذه العبارة، و6.7% التزموا الحياد بانحراف معياري:0.910، ومتوسط حسابي2.40؛

12. تقوم المؤسسة بأبحاث تهدف إلى الحد من المخلفات السامة، 60%من المؤسسات أجابت بعدم الموافقة على هذا الطرح وذلك لعدم توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للقيام بهذه الأبحاث في حين أجاب 26.7% بالحياد و13.3بالموافقة، وذلك لاعتبار بعض المؤسسات هذه الأبحاث غير ضرورية بالنظر إلى نشاط مؤسساتهم أو اعتماد هذه المؤسسات على الأبحاث التي تقوم بها الجهات المختصة؛

13. 80% من المؤسسات لا تتبع إشهار الأداء البيئي لتبيان مدى التزامها بالمحافظة على البيئة،6.7% فقط تفعل ذلك، 13.35 محايدين ،الانحراف المعياري: 0.594، المتوسط الحسابي 1.27. وترجع هذه النسب الى انعدام الوعي لدى هذه المؤسسات بنتيجة إشهار الأداء البيئي على تنافسية المؤسسة، أو لعدم وجود أداء بيئي فعال يستحق الإشهار؛

14. 46.7% من المؤسسات لا تخصص موارد مالية موجهة لاستقطاب تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ، و40% من المؤسسات تفعل عكس ذلك باعتبارهم أن التكنولوجيات الجديدة أصبحت تراعي الجوانب البيئية، 13.3% محايدين لهذا الطرح، الانحراف المعياري: 0.961، المتوسط الحسابي: 1.93.؛

15. 53.3% من المؤسسات تدفع ضرائب ورسوم عن بعض أنشطتها الملوثة للبيئة ، 33.3% لا تفعل ذلك 13.3% محايدين، الانحراف المعياري لهذه العبارة يقدر ب0.941، المتوسط الحسابي: 2.320. حسب بعض المؤسسات فإن الدولة لا تراقب الآثار البيئية التي تحدثها المؤسسات؛

16. 66.7 %من المؤسسات لا تتوفر على أفراد متخصصين في مجال المحافظة على البيئة، 20% من المؤسسات تتوفر على متخصصين، أما 13.3% فقد كانوا محايدين ، بانحراف معياري يساوي 0.834ومتوسط حسابي 1.53 وترجع هذه النسب إلى عدم امتلاك المؤسسات الموارد المالية اللازمة لتوظيف متخصصين في المجال البيئي وأيضا إلى عدم امتلاك هذا النوع من المؤسسات قناعة بضرورة توظيف متخصصين في هذا المجال بالنظر إلى وجود نقائص أكبر في هذه المؤسسات؛

17. لكل وظيفة داخل المؤسسة اهتمامات خاصة بها للحفاظ على البيئة أجاب 46.7% من أفراد العينة بالموافقة على هذه العبارة في حين لم يوافق 40% من أفراد العينة على هذه العبارة و13.3% محايدين، الانحراف المعياري 0.961، المتوسط الحسابي: 2.07؛

18. 93.3% من المؤسسات لا تقيس الأثر البيئي لنشاطها على البيئة، 6.7% من عينة الدراسة أجابوا بالحياد بمتوسط حسابي قدره 1.07وإنحراف معياري يساوي 0.258.

المطلب الثالث :اختبار فرضيات الدراسة

سنحاول في هذا المطلب اختبار صحة الفرضيات من عدمها، و هذا بالاعتماد على المعطيات التي تم التوصل إليها من خلال برنامج SPSS، حيث سيتم الاعتماد في اختبار صحة الفرضيات من خلال المتوسط الحسابي المرجح العام والوزن المقابل له لكل العبارات التي طرحت على المستجوبين، ومدى موافقتهم على عبارات المحاور.

الجدول رقم(3-9): يوضح المتوسط الحسابي المرجح العام لإجابات عينة الدراسة حول محاور الدراسة.

الرقم	محاور الدراسة	المتوسط الحسابي المرجح العام	الوزن
01	واقع السياسة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.34	نعم
02	مكانة نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.65	لا
03	ممارسات البعد البيئي للتنمية المستدامة على مستوى وظائف المؤسسة	1.92	محايد

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

الفرع الأول:اختبار الفرضية الفرعية الأولى

أظهرت نتائج الدراسة المتحصل عليها من الجدول رقم (3-6) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة تتبنى سياسة بيئية إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 2.34 وهو درجة موافق على سلم ليكارت.

وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى** والتي مفادها:

تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة بولاية تبسة سياسة بيئية.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

أظهرت نتائج الدراسة المتحصل عليها من الجدول رقم (3-7) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة لا تمتلك نظم للإدارة البيئية، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.65 وهو درجة غير موافق على سلم ليكارت،

وعليه يمكن تأكيد **عدم صحة الفرضية الثانية** التي مفادها:

تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة بولاية تبسة نظم الإدارة البيئية وتلتزم بها.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

أظهرت نتائج الدراسة المتحصل عليها من الجدول رقم (3-7) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بولاية تبسة تطبق بعض الممارسات في ما يخص البعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن وظائفها إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام وهو 1.92 وهو درجة محايد على سلم ليكارت وهذا لا يعني أن أغلب إجابات أفراد العينة كانت محايد فبعض العبارات عرفت موافق وأخرى غير موافق.

وعليه يمكن تأكيد **صحة الفرضية الثالثة** والتي مفادها:

لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة بولاية تبسة ممارسات سطحية للبعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن وظائفها.

الفرع الرابع:اختبار الفرضية الرئيسية

من خلال ملاحظة نتائج الإجابة على الأسئلة الخاصة بمحاور الدراسة يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تبسة **تملك وعي بيئي** لكن نتيجة للعديد من الظروف المتعلقة بالإمكانيات المادية والبشرية فإن هذا الوعي لا يطبق على المستوى العملي **وتبقى مجرد اهتمامات أو ممارسات سطحية ومتفرقة في مجال إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن وظائفها**.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تبسة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، حيث تم توزيع استبيان مكون من 39 عبارة على عينة تتكون من 15 مؤسسة بمختلف الأنواع وسنوات النشاط، بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة، حيث تم الاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الإجابات وتم التوصل إلى وعي المؤسسات بضرورة الاهتمام بالبعد البيئي، ولكن في ما يخص الممارسات المطبقة في مجال الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة فهي مجرد ممارسات متفرقة وسطحية، وذلك راجع إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الجزائري بصفة عامة من نقص الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية في ما يخص حماية البيئية والحفاظ عليها.